على هامش الدورة ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني :

الوحدة الوطنية ... ضمانة القرار الوطني المستقل

لم تحظ قضية بالاهتمام من قبل مختلف اوساط الشعب الفلسطيني بالقدر الذي حظيت به قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وبناء علاقات داخلية جبهوية بين فصائل العمل الفلسطيني بعيدة عن كل شوائب الاستئثار والتفرد والهيمنة .

فالوحدة الوطنية ، كانت باستمرار بندا دائما على جدول اعمال المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة وتحديدا خلال الفترة مابين ١٩٧١ ـــ ١٩٨١ ـــ وهذا مايتضح من خلال مراجعة وثائق المجلس الوطني في دوراته المختلفة .

والوحدة الوطنية ايضا تصدرت ولاتزال تتصدر برامج مختلف فصائل العمل الوطني الفلسطيني ، وتحتل حيزا هاما في مختلف ادبياتها واجتماعاتها ونشاطاتها .

والوحدة الوطنية الفلسطينية كذلك ابرزت خلال مسيرة النضال الفلسطيني المعاصر ، وهي تبرز اليوم بوصفها واحدة من اكثر المهام التي تواجه الثورة الفلسطينية الحامية ، بل وشرطا اساسيا للحفاظ على مكتسبات الثورة وصيانتها من جهة والانتقال نحو تحقيق اهداف ومكاسب جديدة من جهة اخرى .

لكن وعلى الرغم من كل هذا الاهتمام فقد اخفقت الساحة الفلسطينية في ترتيب شؤونها الداخلية على النحو الذي ينبغي ان تكون عليه ولم تستطع فصائل العمل الوطني الفلسطيني ان تنسج فيما بينها اسس تحالفها الجبهوي العتيد .

وهنا تتبادر الى الاذهان عدة تساؤلات : لماذا لم تتحقق الوحدة الوطنية الفلسطينية على النحو المطلوب؟ ماهي العقبات التي تعترض تحقيقها؟ وكيف السبيل الى الخروج من هذه الدائرة المفرغة؟

بداية نشير الى ان اي استعراض تاريخي لمسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة سيقودنا الى مجموعة من العوامل والظروف التي اعاقت مسيرة الوحدة الوطنية خلال السنوات الماضية ، وحيث اننا لسنا بصدد مثل هذه القراءة التاريخية ـــ التفصيلية لهذه الظواهر ، فاننا سنكتفي بالتوقف امام ابرز عوامل التخطيط والتعثر الذي اتصفت به العلاقات الفلسطينية الداخلية :

١ ـــ الظروف الخاصة للشتات الفلسطيني والتي ادت الى اختلاف التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي عاشها الشعب الفلسطيني وانعكاس ذلك على الحركة السياسية له ، والتي تمثلت في اختلاف نشاة منظمات المقاومة الفلسطينية وتكونها وانتماءاتها السياسية والايديولوجية .

٢ ـــ **الطبيعة البرجوازية الوطنية للقيادة التي تصدرت النضال الفلسطيني منذ ولادة منظمة التحرير الفلسطينية وحتى اليوم ، وهي عقلية الحيازة الخاصة في السياسة كما هي عقلية الحيازة الخاصة في الاقتصاد» .**

٣ ـــ المؤثرات السياسية العربية التي مورست ولاتزال داخل الساحة الفلسطينية ووجود اكثر من قناة ووسيلة للممارسة هذا التاثير ، وانعكاس ذلك على تفاوت السياسات والمواقف داخل الساحة الفلسطينية .

٤ ـــ تفش المظاهر اللا وحدوية في العلاقات داخل الساحة الفلسطينية واستمرار منطق الاستئثار والتفرد والهيمنة على القرار الفلسطيني ، وعلى مؤسسات واجهزة منظمة التحرير الفلسطينية .

لكل هذه الاعتبارات واجهت الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية على اسس جبهوية واضحة مزيدا من التعثر والتخبط ، ولم تفلح فصائل المقاومة حتى الان في بناء صرح الجبهة الوطنية الفلسطينية المتحدة .

وبناء على ذلك نخلص الى استنتاج يقول **ان ماهو قائم يعتبر صيغة تعايش وطني وليس صيغة وحدة وطنية ،** اذ لاتخلو صيغة الوحدة الوطنية من لوائح واصول تعم كافة المؤسسات وتلزم كافة القوى والافراد . وتوفر الجمع بين الكفاءة والتمثيل وتلتزم النسبية معيارا لانصاف القوى في المنظمات الشعبية» .

الوحدة الوطنية بعد بيروت

تواجه الثورة الفلسطينية بعد بيروت جملة من التحديات التي من شانها ان تضع مستقبل النضال الفلسطيني على مفترق حاسم فاما الاستمرار بالثورة حتى الظفر باهداف شعبنا واما النكوص الى الوراء والخضوع لرياح الاستكانة والاستسلام التي تهب من اكثر من عاصمة عربية .

واذا كانت الثورة الفلسطينية قد خسرت في بيروت ولبنان العديد من اوراق قوتها الا انها لازالت تتمتع بالعديد من هذه الاوراق وفي القلب منها الوحدة الوطنية الفلسطينية .

واذا كان الاعداء قد فشلوا عبر الضغط العسكري والسياسي الذي مورس حتى اليوم ضد ثورتنا في اجهاض النضال الفلسطيني وافقاد ادواته من محتواها الوطني التقدمي ، فانهم يحاولون اليوم الوصول الى اهدافهم هذه عبر ضرب الوحدة الوطنية الفلسطينية .

وغني عن القول ان الوحدة الوطنية الفلسطينية هي اليوم الشرط الحاسم لاستقلالية القرار الفلسطيني وقدرته على التاثير بعد ان فقد هذا القرار احد اهم ساحات استقلاليته وقدرته على ممارسة الفعل وفلتاثير : لبنان .

من هنا فان الوحدة الوطنية الفلسطينية تكتسب بعد معارك لبنان ، اهمية اضافية ففرض على الجميع التعامل معها بمنتهى المسؤولية والجدية .

ونحن لانبالغ اذا ماقلنا ان الموقف من الوحدة الوطنية الفلسطينية هو معيار الجدية في الموقف الوطني والنضالي على وجه العموم .

ولعل الامر الذي يدعو للقلق والخوف ، انه بعد بيروت لم يطرا اي تغير جدي في مواقف العديد من القوى الفلسطينية حيال هذه المسالة المركزية بل ان الصورة الايجابية التي تجسدت اثناء الغزو والحصار ، بدا يشوبها نوع من التبهيث .

فالاوساط اليمينية في الثورة الفلسطينية لازالت تمارس هيمنتها واستئثارها ، وهي لازالت تمارس هيمنتها واستئثارها ، وهي لاتزال تضرب بعرض الحائط بمقررات الاجماع الفلسطيني سواء تجسد ذلك في خرق مقررات المجلس الوطني الفلسطيني او في تجاوز قرارات المجلس المركزي واللجنة التنفذية لمنظمة التحرير .

ولذلك اتصالات هذه الاوساط بالنظام المصري ، واستمرارها في العلاقة مع النظام الاردني ومواقفها « شديد المرونة » حيال مشاريع فاس وريغان والكونفدرالية فذلك على تجاوز هذه الاوساط لمقررات الاجماع الفلسطيني .

كما تشيد حالة النزق والمهاترة التي اصابت احيانا الحوار الديمقراطي الفلسطيني الى بعض مكامن الخلل في العلاقات الفلسطينية الداخلية .

ان هذا الوضع يتطلب اقصى الحذر واليقظة ، اذ يبدو ملحا اليوم العودة لمقررات الاجماع الفلسطينيين والتمسك بها ، والتزام الحوار الديمقراطي الرفاقي وسيلة للاختلاف والتعارض داخل الساحة الفلسطينية والابتعاد عن كل ما من شانه ان يلحق الضرر بالقضية الوطنية وبنضال شعبنا وقواه الوطنية والتقدمية .

ان المجلس الوطني الفلسطيني مطالب في دورته السادسة عشرة المقبلة بالتوقف الجدي امام قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية ، والتوصل الى الاجماع الفلسطيني حول مختلف القضايا والمعضلات الكبرى التي تواجه النضال الفلسطيني .

ويبدو ملحاً في هذا السياق ان يجري التمسك الصارم بالبرنامج السياسي المرحلي وبالبرنامج التنظيمي اللذان اقرتهما الدورة الرابعة عشرة للمجلس ، واكدتهما الدورة الخامسة عشرة عام ١٩٨١ .

كما يبدو هاما وملحا ان تجري مناقشة المشاريع السياسية المطروحة اليوم على الساحة العربية بذات الروحين التي اتخذت فيها مقررات المجالس الوطنية الاخيرة ، ونفي بها روحيه المجابهة الحازمة للمشاريع الاستسلامية وادواتها في المنطقة .

ان نجاح المجلس الوطني الفلسطيني القادم في حسم هذه القضايا الخلافية سيترتب عليه الشيء الكثير بالنسبة لمستقبل النضال الفلسطيني كما ان فشله في هذه المهمة سيفسح في المجال لكل الاحتمالات الخطرة لان تطرح وبقوة على الساحة الفلسطينية

نص البرنامج التنظيمي المقر في الدورة ١٤ للمجلس الوطني

اقر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة البرنامج التنظيمي لمنظمة التحرير بالاجماع .

ومنذ ذلك التاريخ لم يجر العمل لتحقيق هذا البرنامج وظل حبرا على ورق .

و « الملف » اذ يعيد نشر هذا البرنامج فذلك للتذكير به اذ نفعت الذكرى .

اولا : تشارك فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية كافة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفي مقدمتها المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية وعلى اسس جبهوية ديمقراطية .

ثانيا : القيادة الفلسطينية قيادة جماعية ، بمعنى ان القرار مسؤولية الجميع سواء من حيث المشاركة في اتخاذه او تنفيذه على اساس ديمقراطي بالتزام الاقلية برأي الاكثرية طبقا للبرنامج السياسي والتنظيمي وقرارات المجالس الوطنية .

ثالثا : ضمان قيام دوائر المنظمة ومؤسساتها واجهزتها بممارسة صلاحياتها كاملة وفق الاختصاصات المحددة لها في النظام الاساسي للمنظمة .

وتشكل اللجنة التنفيذية مجالس عليا متخصصة على اسس جبهوية وفنية تتولى وضع الخطط ومراقبة التنفيذ لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وخاصة في المجالات العسكرية والاعلامية والمالية .

رابعا : تشكل اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي حسب مايتفق عليه وضمن ماينص عليه النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجلس الوطني .

خامسا : تتولى اللجنة التنفيذية القادمة في بداية عملها وضع الخطط اللازمة لوضع البرنامج المرحلي موضع التنفيذ وتعيد النظر في دوائر واجهزة المنظمة بشكل يراعي الكفاءة والنوعية لضمان تحقيق المردود الاقصى من عمل هذه الدوائر والاجهزة .

هذا وقد وافق المجلس الوطني بالاجماع على البرنامجين السياسي والتنظيمي واحال كافة الملاحظات الصياغية الى اللجنة التنفيذية .